الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملتقى الوطني الأول حـــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

تأثير الفساد على التنمية الإقتصادية

مزهود هاجر
جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2-
الجزائر
hadjermezhoud22@gmail.com

شرابي عبد العزيز
جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2-
الجزائر
cherabi.abdelaziz@gmail.com

ملخص:
لقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية، و ذلك بالاعتماد على تحديد العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمقياس للتنمية الإقتصادية لـ 23 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2016 و ذلك باستخدام نماذج panel data. و قد تم التوصل إلى أن أي زيادة في مستويات الفساد ستؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يكون الفساد ذو تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية الاقتصادية.

Abstract:
This study is an attempt to determine the impact of corruption on economic development by determines the relationship between the Corruption Perceptions Index and per capita GDP as a measure of the economic development of 23 developing countries from 2003 to 2016 using panel data models. It has been concluded that any increase in levels of corruption will lead to a decline in per capita GDP, so corruption has a negative impact on economic development.
Key Words: Corruption, Economic Development.

تمهيد:

يعتبر الفساد مشكلة متأصلة في الحضارة الإنسانية على الرغم من أن تعريفها، أبعادها و عواقبها تتغير باستمرار مع مرور الوقت الأمر الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بها، فقد ظهرت العديد من الأبحاث النظرية و التجريبية التي تهتم بتحليل النتائج الاقتصادية للفساد إلا أنها لم تتفق على أثاره على مختلف المتغيرات الاقتصادية و التنمية، فقسم من التحليل التجريبي يرى بأن الفساد له عواقب مدمرة و واسعة الانتشار على الاستثمار، التنمية البشرية، الحد من الفقر و فعالية القطاعين العام و الخاص و بالتالي على التنمية الاقتصادية؛ في حين تدعي الأصوات المعارضة أن الفساد له القدرة على تسهيل التجارة والاستثمار و دعم النمو الاقتصادي عن طريق أموال التسريع، و بالتالي فهو يوفر فوائد و مزايا لم تكن لتقع لولاه وبالتالي فهو يدعم التنمية الاقتصادية.

و تهدف هذه الدراسة إلى حصر تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال محاولة تحديد العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد كمقياس لمستويات الفساد و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي استخدم كمقياس للتنمية الاقتصادية، و قد تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية و التي تحلل بيانات 23 دولة نامية للفترة الممتدة من 2003 إلى 2016.

و لأجل الوصول إلى هدف الدراسة قسمنا البحث إلى قسمين؛ الإطار النظري الذي ضم مفهوم الفساد و خصائصه، أسباب و نتائج الفساد، إلى جانب عرض حصيلة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الفساد و التنمية الإقتصادية؛ أما القسم الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي للبحث؛ عرض للمنهجية، متغيرات الدراسة عرض و تحليل النتائج.

أولا : الإطار النظري للدراسة:

1- الفساد: المفهوم، الأسباب و النتائج

1-1 مفهوم الفساد و خصائصه:

لقد اختلف الباحثين في وضع تعريف محدد و واضح للفساد نظرا لطبيعته الشائكة و المتغيرة، كما زاد اختلافهم في تحديد السلوكيات الفاسدة من صعوبة الأمر، فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها سنة 2003 لم تضع تعريفا محددا للفساد و إنما أعطت وصفا شاملا له و لمختلف السلوكيات التي تعتبر فاسدة و ذلك لإضفاء المرونة و ترك الحرية لكل بلد لوضع تعريف حسب الظروف و حسب ما ينتشر فيه[1]؛ كما لم تقم كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، المجلس الأوروبي بوضع تعريف محدد للفساد و إنما حددت مجموعة من الأفعال الفاسدة، إلا أن البنك الآسيوي للتنمية يعرف الفساد على أنه " سلوك المسؤولين في القطاع العام أو الخاص الذي يسمح لهم أو لأقاربهم بالثراء بطريقة غير لائقة و غير قانونية، أو تشجيع الآخرين على القيام بذلك عن طريق استغلال مناصبهم"[2]. أما منظمة الشفافية الدولية فتعرف الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب شخصية"[3] و هو التعريف الأكثر انتشارا و تداولا.

و يتمتع الفساد بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

✓ يتصف الفساد بالسرية بشكل عام و ذلك لما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة، و تتباين الوسائل و الأساليب التي من خلالها يتم التستر على الفساد.

✓ يتميز الفساد بسرعة الإنتشار خاصة إذا كان ناتجا عن المسؤولين إذ تزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على الباقين، و الفساد كذلك قابل للانتشار عبر الدول خاصة في ظل العولمة و الأسواق المفتوحة.

✓ يمكن أن يقع الفساد من قبل شخص واحد، إلا أنه عادة ما يشترك أكثر من شخص أو جهة في السلوكيات الفاسدة نتيجة للمنافع المتبادلة.

✓ العمدية فغالبا ما تكون الممارسات الفاسدة متعمدة و غير عفوية، يقوم بها ممارسوها عن قصد وسوء نية لغرض تحقيق غايات شخصية معنوية كانت أو مادية[5].

1-2- أسباب الفساد:

تختلف و تتعد الأسباب التي تساعد على انتشار الفساد، إلا انه يمكن حصرها فيما يلي:

- ازدياد تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي خاصة من خلال الإعانات الحكومية و التحكم في مستويات الأسعار.
- انخفاض أجور القطاع العمومي و تفشي الفقر و البطالة في المجتمع.
- غموض القوانين و تعقدها و نمط العلاقات الاجتماعية في الدول.[6]
- الجشع: فحسب كليتجارد فإن الفساد جريمة حساب و ليس جريمة عاطفة، فالناس يميلون إلى الإنخراط في الفساد عند التعرض لمخاطر قليلة و العقوبات تكون طفيفة، و بالتالي فإنه ترجم هذا السلوك في الصيغة: مخاطر الفساد = احتكار + حرية التصرف - المساءلة[7].
- انعدام الشفافية و عدم وجود المساءلة، فعندما تتم الصفقات وراء الأبواب المغلقة و بسرية تامة فإنه يصبح من المستحيل تقييم القرارات إذا ما كانت تخدم المصلحة العامة أم لا.[8]

1-3- آثار الفساد على الإقتصاد:

يمكن إجمال أهم آثار الفساد على مختلف نواحي الحياة فيما يلي:[9]

- سوء توزيع الموارد: فالموارد ستستخدم في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل إنتاجية، فتبدد الأموال عن طريق الإنفاق على الرشاوى، إصدار القرارات الإستثمارية غير المحايدة و المنحازة إلى جانب بعينه و التي لا تخدم الصالح العام.
- خفض معدلات الاستثمار: إن إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب و المحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة، فانتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، و بالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب، والاستثمار المنخفض يعني النمو المنخفض.

- خفض التوظيف: يؤدي انتشار الفساد إلى وضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة، و زيادة تكاليف ممارسة الأعمال و من ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي، مما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص، ذلك أن هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو.
- تزايد الفقر: يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء نتيجة لقلة فرص العمل، كما يحد من إمكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية و التعليم.
- تدني مستوى المنافسة و الكفاءة و الابتكار: فالمدفوعات غير القانونية تعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، و ينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل.

4-1- الفساد و التنمية الاقتصادية: حصيلة الدراسات السابقة

لم تتوصل الأدبيات إلى أي اتفاق حول تأثير الفساد على التنمية و النمو الاقتصادي إذ يقترح بعض الباحثين أن الفساد قد يكون مرغوبا فيه ليعمل كضريبة أو سعر تدفعه مختلف الشعوب، فهو يجعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة و يوفر مجال لتجنب القواعد المعمول بها، أي أنه يعمل على تسهيل العمليات و بالتالي يزيد من كفاءة الاقتصاد، حيث جادل كل من Leff[10] و Verdier[11] بأن الفساد يمكن أن يزيد من الكفاءة الاقتصادية نتيجة لاستخدام "المال السريع" مما يسمح لأصحاب المشاريع بتجنب التأخير البيروقراطي مقابل المال. كما نجد أن Eatzaz Ahmad [12] عند تحليله للعلاقة بين الفساد ومستويات النمو الإقتصادي توصل إلى أن تعظيم النمو لا يستدعي بالضرورة أن تكون مستويات الفساد مساوية للصفر، كما توصل إلى وجود علاقة بين الفساد و النمو الإقتصادي على المدى البعيد و قد تم إثبات أن الفساد و عدم فعالية الإدارة يعيقان الإستثمار و النمو الإقتصادي، لكن الفساد ليس بالضرورة معيق للنمو الإقتصادي إذا ما كانت جميع الظروف الأخرى ملائمة، فهذه الدراسة تدعم بشكل كبير الرأي القائل أن نوعية أداء المؤسسات الحكومية تلعب دورا حاسما في أداء النمو لأي بلد. أما Heckelman[13] فعند اختباره للتأثيرات المختلفة للفساد على الاقتصاد و النمو توصل إلى أن الفساد يبطئ النمو و لكن هذه النتيجة ليست قوية عالميا فالفساد يمكن أن يكون ضارا أو نافعا للاقتصاد و هذا بحسب البيئة المؤسسية.

و في الجانب الآخر أكد الباحثين بأن الفساد يعمل على تعطيل عملية التنمية الاقتصادية، فنجد أن Swaleheen Mushfiq [14] في دراسته لتأثير الفساد على معدل النمو الإقتصادي و معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد توصل إلى أن الفساد له تأثير مباشر على النمو، و تأثير غير مباشر عن طريق الإستثمار و قنوات أخرى و أن هذا التأثير سلبي؛ كما أن الفساد يؤثر سلبا على معدل نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الخام. و أثبت Paolo [15] أن العلاقة بين الفساد و كل من الاستثمار و النمو هي علاقة سلبية كما خلص Mo[16] إلى أن الزيادة في مستويات الفساد بمعدل 1 % تؤدي إلى تراجع في مستويات النمو الإقتصادي بنسبة 0.72%، في حين أن Brempong Kwabena Gyimah[17] عند تحليله لآثار الفساد على النمو الاقتصادي و

توزيع الدخل في البلدان الأفريقية وجد أن الفساد يقلل النمو الاقتصادي بشكل مباشر و غير مباشر من خلال انخفاض الاستثمار في رأس المال المادي و تؤدي زيادة وحدة الفساد إلى خفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الدخل بنسبة تتراوح بين 0.75 و 0.9 نقطة مئوية و بين 0.39 و 0.41 نقطة مئوية في السنة على التوالي، و بالنسبة لـ Nauro F. Campos[18] فإن الفساد يعتبر أكبر عائق لدخول شركات جديدة إلى الأسواق. و نظرا لهذه الآثار زاد الاهتمام بعملية مكافحة الفساد و البحث عن السبل التي تؤدي إلى تقليصه و الحد من آثاره.

ثانيا: الإطار التطبيقي:

تقوم هذه الدراسة بتحليل تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول النامية التي تم اختيارها بشكل عشوائي، و ذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data و هي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية، و تكتسب نماذج البانل أهميتها نظرا لأخذها بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، حيث تم جمع بيانات 23 دولة نامية وناشئة والتي تمثل البعد المقطعي، خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2016 و هي تمثل البعد الزمني، و عليه يكون عدد المشاهدات المستخدمة هو (14x23) 322 مشاهدة.

و لأجل التوصل إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على برنامج EViews لإجراء كافة العمليات الإحصائية.

1- متغيرات الدراسة:

1-1- المتغير التابع:

يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في التنمية الاقتصادية و لقياس مستوياتها تم الاعتماد على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام و البيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي و قد تم الحصول عليها من قاعدة البنك الدولي للبيانات.

1-2- المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في مستويات الفساد، و لقياس الفساد تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد و هو عبارة عن مؤشر سنوي يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة ملاحظة الفساد و الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995. و يتولى المؤشر تصنيف 180 بلد و إقليم وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام و استنادا إلى آراء الخبراء و المسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و 100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة. و لأجل تسهيل الدراسة قمنا بعكس المؤشر عن طريق طرح نقطة البلد من 100 و بالتالي يصبح الصفر يدل على انعدام الفساد في حين تمثل الـ 100 انتشار واسع للفساد.

و بالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة في هذا الموضوع يمكن صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$GDPpc_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

GDPpc: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

X: مؤشر مدركات الفساد المعكوس (CPI-100).

α ، β : معلمات النموذج.

ε_i : عنصر الخطأ.

i ;t: تمثلان البعد المقطعي و البعد الزمني.

2- نتائج الدراسة:

تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة و يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

جدول رقم 01: بيانات خاصة بنموذج الدراسة باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

المتغير التابع: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	
فترة الدراسة: 2003-2016 عدد الدول: 23 عدد المشاهدات: 322 (14*23)	
الثابت (α)	13050.29
B	-133.0857
R- squared	0.808147
Adjusted R- squared	0.793339
Prob (F- statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نتائج Eviews .

انطلاقا من النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نجد أن النموذج معنوي و هذا من خلال قيمة F الإحصائية، كما نلاحظ وجود علاقة قوية بين المتغير التابع و المتغير المفسر (المستقل) و ذلك من خلال قيمة

معامل التحديد و معامل التحديد المعدل، إذ بلغت قيمتهما حوالي 80% و 79 % على الترتيب، ويتضح من خلال الإشارة السالبة لمعامل الانحدار β أن العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل هي علاقة عكسية. و يمكن كتابة معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$GDPpc_{i,t}=13050.29-133.08\ X_{i,t}$$

لقد أظهرت نتائج التقدير أن للفساد تأثير عكسي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فكلما زاد الفساد في بلد ما في المتوسط بنقطة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 133 دولار، و بما أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تم استخدامه كمقياس للتنمية فإن هذه الدراسة تكون قد دعمت الرأي القائل بأن الفساد له تأثير سلبي على التنمية الإقتصادية.

خلاصة:

إن الفساد ظاهرة موجودة في العديد من البلدان، و قد أبدى الاقتصاديون في العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بدراسة ظاهرة الفساد و تأثيرها على النمو الاقتصادي، إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة العلاقة بينهما فبينما يرى فريق من الباحثين أن الفساد مفيد للاقتصاد، يظهر آخرون أن الفساد ينتقص من شأن المستثمرين، يقلل من إنتاجية الإنفاق العام، يشوه تخصيص الموارد و بالتالي يعرقل التنمية الاقتصادية.

تستخدم هذه الورقة بيانات 23 بلد نامي للفترة الممتدة من 2003 إلى 2016 و نماذج السلاسل الزمنية المقطعية للتحقيق في آثار الفساد على التنمية الاقتصادية التي تم قياسها بواسطة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع إلى جانب مؤشر مدركات الفساد للشفافية الدولية كمقياس لمستويات الفساد، و لقد أظهرت النتائج أن الفساد ذو تأثير سلبي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إذ أن أي زيادة في مستويات الفساد بنقطة واحدة ستؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 133 دولار؛ أي أن العلاقة بين الفساد و التنمية الإقتصادية هي علاقة سلبية.

المراجع و الإحالات:

[1] بابكر عبد الله الشيخ. (2012). تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 2012. جامعة نايف للعلوم الأمنية.ص 6.

[2] OCDE .(2008) .Corruption A GLOSSARY OF INTERNATIONAL STANDARDS IN CRIMINAL LAW .OECD Publishing. P 27.

[3] transparency international. Consulté le décembre 11, 2016, sur https://www.transcorruptiong/glossary/term/corruption

[4] محمود محمد معابرة. (2011). الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري. الأردن. ص ص101 -102.

[5] بوزيان رحماني جمال. (2016-2015). الفساد الإداري و آثاره على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية . جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. ص 28.

[6] درغال رشيد, .(2012).الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي.الإحياء.15(1).278-297.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10995.

[7] *D ocument technique bases conceptuelles de la lutte contre corruption la lutte contre corruption* Manuel de formation ،Strasbourg Cedex FRANCE: Unité de la coopération du crime économique Service de la lutte contre la criminalité2014 ،

[8] Combating Corruption: A Private Sector Approach ".*Center for International Private Enterprise REFORMToolkit* ، January 2011:".3

[9] بابكر عبد الله الشيخ. (2012). *تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد*. جامعة نايف للعلوم الأمنية.

[10] Nathaniel H. Leff .(1964) .Economic Development Through Bureaucratic Corruption .*American Behavioral Scientist*.

[11] DARON ACEMOGLU AND THIERRY VERDIE .(2000) .The Choice Between Market Failures and Corruption .*The American Economic Review, Vol. 90, No. 1*.211-194 ،

[12] Muhammad Aman Ullah and Muhammad Irfanullah Arfeen Eatzaz Ahmad" .DOES CORRUPTION AFFECT ECONOMIC GROWTH "?Latin American Journal of Economics, Vol. 49, No. 2.305-277 :2012 ،

[13] Benjamin Powell Jac C. Heckelman" .Corruption and the Institutional Environment for Growth ".Research Working Paper No. 2008-6, Department of Economics,Suffolk University.2008 ،

[14] Mushfiq Swaleheen" .Economic growth with endogenous corruption: an empirical study ".Public Choice, Vol. 146, No. 1/2 ،January 2011: 23-41.

[15] Mauro Paolo .(1995) .Corruption and Growth .The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3.712-681 ،

[16] Pak Hung Mo" .Corruption and Economic Growth ".Journal of Comparative Economics 29.79-66 :2001 ،

[17] Kwabena Gyimah-Brempong (2002). Corruption, economic growth, and income inequality in Africa. Econ. Gov. 3: 183–209

[18] Nauro F. Campos, S. E. (2010). Corruption as a Barrier to Entry: Theory and Evidence. Discussion Paper No. 5243 .